اجتماع وزاري لدعم القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي
(روما، 15 آذار 2018)

مسودة البيان المشترك

1. ***انعقد في روما في تاريخ 15 آذار 2018 اجتماع وزاري لدعم القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي برعاية مجموعة الدعم الدولية للبنان ترأسته الأمم المتحدة وإيطاليا .***

2. أعرب المشاركون عن تقديرهم لوزير الخارجية الإيطالي ألفانو لدعوته إلى هذا الاجتماع الذي افتتحه رئيس الوزراء الإيطالي باولو جنتيلوني والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ورئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري. وشارك في الاجتماع 40 بلداً ومنظمة بما فيها الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية.

3. شدد المشاركون على التزامهم باستقرار لبنان وأمنه وسيادته ودعمهم للجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات اللبنانية للتحضير لإجراء الانتخابات التشريعية في 6 أيار/ مايو 2018 وفقا للمعايير الدولية. وشددوا أيضا على ضرورة حماية لبنان من الأزمات التي تزعزع استقرار الشرق الأوسط ودعوا الدول والمنظمات الإقليمية للعمل من أجل الاستقرار والأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمالي للبنان، مع الاحترام الكامل لسيادته ووحدة أراضيه.

4. رحب المشاركون بالرئيس الحريري وشكروا حكومة لبنان على جهودها المتضافرة لتطوير خطط طويلة الأمد لتعزيز أمن لبنان واستقراره وسيادته وسلطة الدولة اللبنانية .واستذكروا بيانات مجموعة الدعم الدولية في 8 كانون الأول/ديسمبر2017 ، ومجلس الأمن في 19 ديسمبر2017، حيث أشادوا بدور القوات المسلحة اللبنانية وجميع المؤسسات الأمنية اللبنانية في حماية البلاد وحدودها والشعب اللبناني، مع تسليط الضوء على كون القوات المسلحة اللبنانية القوات المسلحة الشرعية الوحيدة في لبنان، وفقًا لما ينص عليه الدستور اللبناني واتفاق الطائف. وأشاد المشاركون بدور قوى الأمن الداخلي اللبنانية (ISF) من بين المؤسسات الأمنية الشرعية للدولة اللبنانية.

5. وذكّر المشاركون بالأحكام ذات الصلة التي تلحظها اتفاقية الطائف وقرارات مجلس الأمن (2004) 1559و (2006) 1680 و (2006) 1701 بما في ذلك الأحكام التي تنص على عدم وجود أسلحة أو سلطة في لبنان غير سلاح الدولة اللبنانية وعدم وجود أي قوات أجنبية في لبنان من دون موافقة الحكومة اللبنانية كما وعدم بيع أو توريد أي أسلحة إلى لبنان باستثناء ما تأذن به الحكومة اللبنانية .وأكد المشاركون ضرورة الاحترام الكامل لقرارات

مجلس الأمن وتنفيذها .ودعوا جميع الأطراف اللبنانية إلى استئناف المناقشات للتوصل إلى اتفاق حول استراتيجية الدفاع الوطني، ورحبوا بالبيان الصادر عن رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون في 12 آذار/ مارس 2018 في هذا الصدد.

6. أثنى المشاركون على كلمة رئيس الوزراء اللبناني اليوم في خلال الاجتماع والتي أكّد فيها التزام الحكومة اللبنانية سياسة النأي بالنفس معتبرا إياها مسؤولية جماعية لكل الفرقاء، من أجل حماية لبنان من الصراعات الإقليمية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وانسجاما مع التصريحات الأخيرة الصادرة عن مجموعة الدعم الدولية ومجلس الأمن، حث المشاركون القادة اللبنانيين على إيلاء الأولوية لتنفيذ سياسة النأي بالنفس من دون أي تأخير وبشكل ملموس والتوسّع بها، كما جاء في الإعلانات السابقة، ولا سيما إعلان بعبدا في العام 2012.

7. أشاد المشاركون بنجاح القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي والمؤسسات الأمنية الأخرى في تلبية المتطلبات المعقدة والمتزايدة للحفاظ على أمن لبنان واستقراره منذ مؤتمر روما الوزاري الذي انعقد في شهر حزيران من العام 2014 .وقد نوهوا بدور القوات المسلحة اللبنانية في احتواء وأخيرًا هزم داعش والنصرة وغيرها من الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها إرهابية، وتعزيز سلطة الدولة على طول الحدود الشمالية والشرقية اللبنانية، وبجهودها لبناء قدراتها البحرية والجوية .وأثنوا على عمل قوى الأمن الداخلي والقوات المسلحة اللبنانية وغيرها من المؤسسات الأمنية اللبنانية لفعاليتها في حماية المدنيين من الأنشطة الإرهابية داخل لبنان من خلال التنسيق الوثيق في ما بينها لمنع الهجمات الإرهابية وتعطيل تشكيل الخلايا والقدرات الإرهابية. ونوّه المشاركون بشجاعة وتصميم العسكريين والعناصر الأمنية المشاركين في تلك العمليات، مع الإشارة إلى التضحيات التي قدمها 22 فردًا ممن فقدوا أرواحهم في العمليات التي أنجزت في المنطقة الشرقية وتضحيات أسرهم .كما ونوّهوا بالجهود الإنسانية التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية لتطهير المناطق المتأثرة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة من أجل حماية المجتمعات المحلية وتمكين التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

8. رحب المشاركون بالخطة المحدثة لتنمية قدرات القوات المسلحة اللبنانية (CDP)، وبالخطة الاستراتيجية (SP) لقوى الأمن الداخلي، والتي ترسم إطارًا يمتد على خمس سنوات لتعزيز الأمن وتدعيم سلطة الدولة. كما أيد المشاركون رؤية الحكومة اللبنانية في ما يتعلّق بالقوات المسلحة اللبنانية من جهة باعتبارها المدافع الوحيد عن الدولة اللبنانية والحامي لحدودها، وبقوى الأمن الداخلي كأداة رئيسية في بناء احتكار استعمال القوة من قبل الدولة اللبنانية من جهة أخرى. ورحبوا بالمساهمات المخصصة للخطتين كلتيهما في الميزانية وأعربوا عن تقديرهم لهاتين الخطتين لجهة التزام الوضوح والشفافية وتركيزهما على أجندة الإصلاح التحويلية وعلى فعالية التكلفة وبناء الثقة والعلاقات المجتمعية والتعهدات بزيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات صنع القرار وفقا لقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. شجع المشاركون القوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي على

الاستمرار في تطوير القواعد السلوكية وتنفيذها كخطوات مهمة في اتجاه الاحترام المتزايد لحقوق الإنسان والمساءلة.

9. ولاحظ المشاركون إعادة انتشار عناصر إضافية من القوات المسلحة اللبنانية في منطقة جنوب الليطاني ودعوا الحكومة اللبنانية إلى التسريع في القيام بعمليات الانتشار بشكل فعال ودائم في جنوب لبنان .وأثنوا على دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان) اليونيفيل (في التعاون مع الجيش اللبناني بهدف توسيع وتوطيد وجود الدولة اللبنانية عبر كامل أراضيها ومياهها الوطنية. ورحب المشاركون في إطار قراري مجلس الأمن (2006) 1701 و (2017) 2373، بطرح لبنان إنشاء كتيبة نموذجية جديدة مقترحة في سياق الحوار الاستراتيجي الجاري بين القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمم المتحدة الموقتة في لبنان، ودعوهما إلى تعزيز التنسيق في ما بينهما في منطقة عمليات اليونيفيل .كما نظر المشاركون بإيجابية إلى اقتراح لبنان تعزيز قدرات البحرية اللبنانية .وتطرّق المشاركون إلى الجهود الجارية لتنفيذ قرار مجلس الأمن (2017) 2373 بشكل كامل.

10. وأكد المشاركون تقديرهم للحاجة إلى تسريع وتوسيع نطاق مساعدتهم للقوات المسلحة اللبنانية وقوى الأمن الداخلي في خلال السنوات الخمس المقبلة، وشجعوا على المتابعة المنسقة بقيادة لبنان. وأعربوا عن تقديرهم لاستمرار قوة التزام المجتمع الدولي في دعم أمن لبنان واستقراره وسيادته .أقرّ المشاركون بأهمية المساهمات السابقة والحاجة إلى تعبئة دعم جديد، بما في ذلك الدعم الحاسم من بلدان المنطقة للخطط التي قدمتها الحكومة اللبنانية في روما. وفي هذا السياق، رحبوا بالمساهمات المالية الكبيرة التي قدمها شركاء لبنان في خلال الاجتماع.

11. أعرب المشاركون عن اقتناعهم بأن وجود بيئة أمنية قوية ومستدامة في لبنان سيسهم في بناء الثقة اللازمة لزيادة الاستثمار الاقتصادي والتنمية الطويلة الأجل، ودفع لبنان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في حلول العام 2030 . وفي هذا الصدد، أحيط المشاركون علمًا بانعقاد اجتماع CEDRE في باريس في 6 أبريل 2018 لدعم الإصلاحات وخطط الاستثمار اللبنانية واجتماع بروكسل في 25 أبريل 2018 لدعم المجتمعات المضيفة واللاجئين في لبنان.